الفترة الحرجة في التاريخ الفلسطيني، ولديهم امكانات منهجية ومعرفية، إنْ في التاريخ العثماني، أو حتى خبرة في التعامل مع أساليب الاحصاء العثماني.

في هذه النقطة، بالذات، تتضح احدى ميّزات الكتاب؛ ان العثمانيين لم يتبنّوا، في عملياتهم الاحصائية، الوسائل الحديثة. فقد اقتصر التعداد، على سبيل المثال، على الذكور دون الاطفال احياناً، ودون الاناث في معظم الاحيان. وظل هذا الواقع مستمراً طوال سبعينات القرن التاسع عشر، اضافة الى غياب شامل للأبواب السائدة في العمليات الاحصائية الراهنة؛ وفوق ذلك كله، الافتقار الى معرفة الحدود السياسية لأرض فلسطين في اطار الامبراطورية العثمانية (ص ٢ ـ ٥).

ومهما يكن من أمر، فان مكارثي دأب، على الدوام، على تذكير القارىء، في هذا الشأن، بأن ثمة تعديلات جوهرية جرى ادخالها في سياق هذه العملية، من شأنها ردم الفجوات الحاصلة، حتى لو أدّى ذلك الى اثارة بعض الجدل، إنْ لم يكن التقليل من أهمية بعض العناصر الخصوصية لمعطيات تلك الحقبة.

أمّا خارج هذا الاطار، فاننا نعثر على معطيات في غاية من الأهمية، اذا ما قورنت مع أي مصدر آخر. واستناداً الى المعطيات العثمانية، فان الارض التي سوف تعرف، لاحقاً، باسم فلسطين، بلغ عدد سكانها، في العام ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨، نحو ٤٤٠٨٥٠ نسمة، ارتفع الى نحو ٧٢٢١٤٣ نسمة في العام ١٩١٤ ـ ١٩١٥ (انظر الجدول في الكتاب، ص ١٠).

بعد هذه الجولة في المجال الاحصائي الشامل، حاول مكارثي، في معالجة تحليلية، رصد التناقض الكبير بين المعطيات العثمانية للسكان اليهود في العام ١٩١٤ ـ ١٩١٥، وبين المعطيات التي أوردها آرثر روبين في مؤلفه المنشور في العام ١٩١٨. واستخلص نتيجة مفادها: اذا كانت الاحصاءات العثمانية للسكان اليهود في فلسطين مقبولة، الى حدّ ما، وهي ٣٩ ألفاً، فانه ينبغي اضافة ان بعضاً منهم ليسوا من مواطني الدولة العلية، بل من المهاجرين الجدد الى أرض فلسطين. وأشار الى ان المعطيات الرسمية لهؤلاء نشرت، لمرة واحدة فقط، في العام ١٨٩٥، وتضمّنت رقماً يربو على الأربع آلاف مهاجر يهودي.

وبالطبع، فان استعراضه لهذه المعطيات كان مخصّصاً، بالدرجة الاساس، للردّ على الرقم الذي أورده روبين (٨٥ ألفاً من السكان اليهود للفترة عينها). واستناداً الى مكارثي، فان روبين تلاعب في معطيات تلك المرحلة، حين ادّعى بأنه استند الى السجلات الرسمية العثمانية، على الرغم من ان الرقم الذي عضّده الصهيونيون أنفسهم ليهود الدولة العثمانية قارب الستين ألفاً (ص ٢٣ ـ ٢٤).

ولا ريب في ان مكارثي، من خلال تجواله الدقيق في مسار هذه المعطيات، سعى الى دحض فكرة ايديولوجية، لا أساس لها في الواقع، ترى ان الديمغرافيا اليهودية في فلسطين، ابّان العهد العثماني، كانت ذا وزن يعتدّ به. بل حاول بناء معطياته على عدد كبير من المصادر الرسمية العثمانية الضيّقة الانتشار، للبرهنة على ان اليهود الذين شاءوا ان يصوّروا الكثافة السكانية التي تمتّعوا بها في فلسطين، في تلك الفترة، لم تكن سوى مغالطة تاريخية.

على ان هذا الاكتشاف أضاف ميزة أخرى الى مجرى النقاش مع المعطيات التي أوردها روبين؛ اذ ان الاصرار على ان يهود فلسطين قد انخفض عددهم الى الربع تقريباً خلال الاعوام ١٩١٤ ـ ١٩١٨، كنتيجة للتهجير أو الموت، لم يكن صحيحاً على الاطلاق. ذلك ان مكارثي، في محاججته الجديدة، أكّد، بما لا يدع مجالاً للشك، ان هذا الرقم مبالغ به الى حدّ كبير؛ اذ ان عدداً غير قليل من اليهود الذين رحلوا الى الاسكندرية، مثلاً، عادوا الى فلسطين، بعد ان وضعت الحرب العالمية الاولى أوزارها (ص ٢١).

وبالطبع، فان مكارثي لم يتوقف عند هذا الحد، بل أضاف، نوعياً، ما قام به بالنسبة الى نتائج الاحصاء البريطاني للعام ١٩٢٢، الذي يعد، حتى الآن، مرجعاً شمولياً وموثوقاً به الى حدّ بعيد. وعلى كل حال، فانه على الرغم من ان هذا الاحصاء «حديث»، بالمعنى السائد للكلمة، الاّ ان الاسلوب الذي جرى اتباعه، في رأيه،